الأهمية النسبية للتجارة الخارجية: دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للفترة (1970-2024)

The Importance of Foreign Trade: An Analytical Study of the Libyan Economy (1970-2024)

أ.عماد البوراوي جحيدر[1] JAHEIDR, EMAD ALBURAWI

د.محمد علي الجفايري[2] ALJAFAYRI, MOHAMED ALI

[1]استاد مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة طرابلس، ليبيا 0000-0002-4523-2281
e.jaheidr@uot.edu.ly
Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Tripoli University, Libya

[2]استاد مشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة طرابلس، ليبيا0009-0004-6129-3553
M.Aljafayri@uot.edu.ly
Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Tripoli University, Libya

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى 2022، وخلُصت إلى أن الاقتصاد الليبي يُعد اقتصادًا ريعيًّا "نفطيًا محضًا"، وأن مساهمة كُلّ منْ الصادرات والواردات فيه من الناتج المحلي الاجمالي مرت بأربعة مراحل: الحقبة الأولى، فترة السبعينات اتسمت فيها باستقرار حقيقي ونمو موجب ومستقر دون انهيارات بسبب تصاعد أسعار النفط، تلتها الحقبة الثانية شملت بداية الحصار الاقتصادي الأمريكي على ليبيا، ثم فترة الحظر الجوي في الثمانينات والتسعينات على التوالي. أما الحقبة الثالثة بداية الالفية الأولى التي عُدت بأنها أفضل فترات الاستقرار السياسي بعد رفع العقوبات الدولية. والحقبة الاخيرة التي اعقبت احداث 2011 اتسمت باعتماد متزايد ومقلق على الواردات، مع ظهور هشاشة شديدة وتقلبات عنيفة في نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حيث تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 25%. نتيجة للصدمات المتلاحقة كالحروب، العقوبات وانهيار أسعار النفط. وأوصت الدراسة بتبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز سياسات الانفتاح التجاري المدروس، وتحسين إدارة عوائد النفط وتوجيهها نحو مشاريع تنموية واستثمارية مستدامة، وتطوير الخدمات اللوجستية المتعلقة بتسهيل حركة الصادرات والواردات.

Abstract:

This study aimed to analyze the relative importance of foreign trade in the Libyan economy during the period from 1970 to 2024. The findings indicate that the Libyan economy is largely a rentier economy heavily dependent on oil revenues. The contribution of exports and imports to Gross Domestic Product (GDP) passed through four major stages. The first stage, covering the 1970s, was characterized by relative economic stability and steady positive growth without major economic disruptions, mainly due to rising oil prices. The second stage included the period of U.S. economic sanctions on Libya, followed by the international sanctions and restrictions on air travel imposed during the 1980s and 1990s after the Lockerbie incident. The third stage marked the beginning of the new millennium and was considered

one of the most politically and economically stable periods following the lifting of international sanctions. The final stage, which followed the events of 2011, was marked by an increasing and concerning dependence on imports, accompanied by severe instability and sharp fluctuations in imports' contribution to real GDP. This ratio declined to less than 25% as a result of successive shocks, including wars, sanctions, and the collapse of oil prices. The study also recommended adopting economic policies to promote a balanced, well-planned strategy for trade openness, improving the management of oil revenues to direct them toward sustainable development and investment projects, and enhancing logistical services to facilitate the movement of exports and imports.

.

استلام الورقة: 16-02-2026 - قبول الورقة: 24-02-2026 - نشر الورقة: 02-03-2026

الكلمات المفتاحية : : نظريات التجارة الخارجية، درجة الانفتاح التجاري، الأهمية النسبية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Keywords: Foreign trade theories, trade openness, relative importance, real Gross Domestic Product (GDP).

مقدمة:

تحتل الأهمية النسبية للتجارة الخارجية موقعاً محورياً في حقل الاقتصاد الدولي، حيث تمثل مقياساً حساساً للقوة الشرائية لصادرات الدولة مقابل وارداتها، وبالتالي فهي مرآة عاكسة لمكاسبها من التجارة الخارجية ومن هنا تأتي اهميتها. إن أي تدهور في الأهمية النسبية للتجارة الخارجية يعني تدفق المزيد من الثروة المحلية إلى الخارج مقابل الحصول على نفس الكمية من الواردات، مما ينعكس سلباً على الدخل القومي، وميزان المدفوعات، والقدرة على تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولطالما شكلت التقلبات الحادة في هذه الاهمية، خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية والريعية، هاجساً للباحثين وصناع القرار على حد سواء. وفي ليبيا تُعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي للاقتصاد، حيث يعتمد الناتج المحلي بشكل شبه كامل على تصدير سلعة أولية واحدة هي النفط.

1.إشكالية البحث

كيف يمكن تفسير "الأهمية النسبية" للتجارة الخارجية في ليبيا في ظل هيكل اقتصادي ريعي أحادي، وما هي آليات تحول هذه الأهمية من مصدر استقرار مالي إلى عامل من عوامل الهشاشة وعدم الاستقرار الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية:

ما مؤشرات قياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية؟ وكيف تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي؟

ما هو حدود الاعتماد على التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي؟

2. أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

- قياس حجم الاعتماد الفعلي للاقتصاد الليبي على التجارة الخارجية (صادرات وواردات)
- تحليل الأهمية النسبية للتجارة الخارجية.
- الكشف عن المفارقة التي يعيشها الاقتصاد الليبي كونه غنياً بالموارد لكنه شديد الهشاشة.
- تسليط الضوء على كيفية تحول هذا الاعتماد من مصدر قوة إلى نقطة ضعف بنيوية.

3. أهمية البحث

تعد الأهمية النسبية للتجارة الخارجية مؤشراً حاسماً لرفاهية أي دولة، إذ تقيس كمية الواردات التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من الصادرات. وفي العقود الأخيرة، شهدت الاقتصادات الناشئة تطورات متسارعة وغير مسبوقة، مما يجعل من فهم الأهمية النسبية للتجارة الخارجية أمراً بالغ الحساسية لترسيم هذه السياسات الاقتصادية.

4. فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأهمية النسبية للتجارة الخارجية تؤثر على التبادل التجاري و تسهم في تحسين مرونة القطاع الخارجي.

5. حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة في إطارين هما؛ الاطار المكاني: حيث اقتصرت حدود البحث على دولة ليبيا، والإطار الزماني فقد غطى البحث الفترة ما بين 1970-2024.

6. بيانات ومتغيرات البحث ومصادر الحصول عليها:

شملت متغيرات البحث كُلّ منْ: مؤشر الانفتاح التجاري وهو قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي،مؤشر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومؤشر الواردات على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. علماً بأن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(GDP) أُخذ بأسعار سنة 2015

وقد تم الحصول على جميع البيانات المتعلقة بالدراسة من النشرات الاقتصادية الصادرة من إدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة، ومن الاحصاءات الرسمية للإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بوزارة التخطيط الليبية، و وزارة الاقتصاد، ومن نشرات احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الهيأة الوطنية للتوثيق والمعلومات، مركز علوم البحوث الاقتصادية بنغازي، مصلحة الاحصاء والتعداد، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD Statistical Portal ، وقاعدة البيانات الاحصائية لمركز التجارة العالمي ITC Centre Trade International التابع لمنظمة التجارة العالمية WTO، ومن قاعد بيانات البنك الدولي World Bank،

7. منهجية البحث

لتحقيق الأهداف المرجوة وبلوغ أهمية الدراسة والإجابة على تسأل الإشكالية المطروح، واختبار فرضية الدراسة، سنستخدم المنهج التاريخي لتغطية الجانب النظري ومراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع، كذلك المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي. بالإضافة إلى المنهج المقارن لإجراء المقارنات المناسبة لتحليل مؤشرات الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي.

8. هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور :المقدمة خُصصت لعرض الاطار العام للبحث، من خلال عرض اشكالية البحث وأهدافه وأهميته وفرضيته أضافةً إلى حدوده ومنهجيته وأخيراً الهيكلية البحثية ومراجعة الادبيات السابقة، والمحور الأول خُصص للإطار النظري للبحث، أما المحور الثاني فكان للإطار التطبيقي والتحليلي للبحث بينما المحور الثالث خُصص لنظريات التجارة الخارجية واخيرًا المحور الرابع للنتائج والتوصيات.

9. مراجعة الادبيات السابقة:

1.9:دراسة(الحويج:2024) هدف من خلالها قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة (1971-2022) استخدام فيها الباحث منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة المعزز

(An augmented ARDL)، توصل فيها إلى أن الانفتاح التجاري في الاجل القصير في سنة معينة يعمل على رفع درجه التقلبات في مؤشر الاستقرار الاقتصادي مقابل التقليل منها خلال السنة المقبلة. أما خلال الاجل الطويل فقد اكدت النتائج أن الانفتاح التجاري عامل معزز لدرجة الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا.

2.9: دراسة (جلولي وآخرون: 2021) هدفت إلى تحليل تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ست دول عربية من شمال إفريقيا، وهي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018. اعتمدت فيها على أربعة متغيرات اقتصادية، كان من بينها كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، مقومة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2010. باستخدام نماذج بيانات البانل (Panel Data) والتكامل المشترك(Cointegration) . وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي، ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي . وفيما يتعلق بالعلاقة السببية طويلة الأجل، فقد خلُصت الدراسة إلى غيابها بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، بينما ثبت وجودها بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي. أما في الأجل القصير، فقد ثبت وجود علاقة سببية ثنائية أو أحادية بين كل من الصادرات والواردات من جهة والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى

3.9: دراسة (Jebran, Iqbal, Rao, & Ali: 2018) هدفت إلى تحليل العلاقة بين شروط التبادل التجاري والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في دولة باكستان، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة من 1980 إلى 2013. بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الابطاء الموزعة. وأظهرت النتائج آثارًا سلبية كبيرة لشروط التبادل التجاري على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، مما افقد الأهمية النسبية للتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.

4.9: دراسة (دليلة :2016) التي هدفت إلى قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. استخدم فيها الباحث ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لبيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من(1980-2013). حيث كشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي بالأسعار الحقيقية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا ، (Fully-Modified OLS) كما كشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة، وأن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

5.9: دراسة (الكليدار وناصر:2014) هدف من خلالها الباحثان إلى تحليل قياسي واقتصادي لتطور التجارة الخارجية في العراق وأثر ذلك على الدخل القومي خلال الفترة 1950-2008 ، حيث أظهرت النتائج إن درجة الانكشاف الاقتصادي العراقي على الاقتصاد الدولي نتيجة زيادة مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي كانت معقولة ومقبولة منذ منتصف القرن الماضي ثم قلت نسبة الانكشاف الاقتصادي خلال فترة التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي بينما زادت نسبة الانكشاف الاقتصادي نتيجة الاستيرادات بدون تحويل خارجي منذ عام 1998 إلى عام 2002. كما أن نسبة الصادرات والاستيرادات(الاهمية النسبية لهما) من الدخل القومي العراقي كانتا متوازنتين، وأن الميزان التجاري العراقي مع النفط لا يظهر عجزًا منذ منتصف القرن الماضي غير أنه أظهر عجزً بعد استمرار الحرب العراقية الايرانية لستة سنوات حتى عان 1986. تم عاد وظهر بعد حصار التسعينات لغاية سنة1993. أما الميزان التجاري بدون النفط فيظهر عجز دائم في جميع سنوات الدراسة وقد زاد العجز في الستينات والسبعينات وهذا العجز ناتج من اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع واحد وهو قطاع النفط وترك بقية القطاعات الاقتصادية متخلفة واستمر العجز في الثمانينات والتسعينات وحتى انتهاء فترة هذه الدراسة 2008).

6.9: دراسة (Elbeydi, Hamuda, & Gazda: 2010) بحثت في العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة الممتدة من 1980 إلى 2007.وأظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي. كما ثبت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه على المدى الطويل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

المحور الأول: الإطار النظري للبحث:

الفرع الأول: التجارة الخارجية وأسباب قيامها:

أولاً :مفهوم التجارة الدولية:

- تُعرّف التجارة الخارجية أو التجارة الدولية بأنها عملية مبادلة السلع الاقتصادية القائمة بين الدول المختلفة التي تحددها الرقابة الجمركية و تقدر قيمتها بما في ذلك تقديرات البضائع المهربة ذات الاهمية إن وجدت.
- أو هي عملية تداول السلع والخدمات وعوامل الانتاج بين المتعاملين الاقتصاديين داخل الدولة أو خارجها وذلك باستعمال النقود.
- وبعبـارة اخرى تدفق العناصر الانتاجية الدولية كرؤوس الاموال والقوى العاملة وتدفق المنتجات كالسلع والخدمات عبر الحدد من دولة الى اخرى أو داخلها.

واستعمل مصطلح التجارة الخارجية مع بدايات نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في بحثها عن منافذ لإنتاجها وبحثها عن تموين بالمواد الأولية من مستعمراتها أو دول أخرى لتصل معظم الدول إلى البحث عن موافقة إنتاجها لشروط السوق الدولية.

ويخضع مصطلح "التجارة الدولية" شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها حتى يكون جامعًا مانعًا.

و عمومًا يمكن التفرقة بين:

1. المعنى الضيق لمصطلح "التجارة الدولية" و الذي يضم كُلّ منْ الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.
2. المعنى الواسع لمصطلح "التجارة الدولية" و الذي يضم كُلّ منْ:
   - الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)
   - الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
   - الهجرة الدولية.
   - الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

أما موضوع التجارة الدولية، فيعتبر فرعًا مستقلاً من فروع الدراسة الاقتصادية يرجع لتميزها بأسس ومفاهيم فنية لا تشاركها فيها التجارة الداخلية. كما تختلفان في طبيعة المشاكل التي تواجه كلاهما.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تنبع أهمية التبادل الدولي من مبدأين هما:

أ- مبدأ ندرة الموارد.

ب - مبدأ التخصص.

حيث لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج جميع السلع والخدمات لسد احتياجاتها المحلية، وبافتراض وجود هذه الدولة فإن التخصص والتبادل الدولي سيزيد من رفاهية المجتمع، فمثلاً توجد دول تمتلك رأس المال والبترول ولكن تنقصها العمالة المدربة، والتكنولوجيا والعوامل الطبيعية التي تحول دون الاكتفاء الذاتي الزراعي. في حين دول اخرى مثل اليابان تمتلك التكنولوجيا ورأس المال والعمالة المدربة ولكن تنقصها الموارد النفطية حيث تستورد 99% من حاجاتها من الطاقة النفطية. مقابل امتلاك دول مثل الولايات المتحدة لعناصر الإنتاج بوفرة ولكنها تعاني من مشكلة ارتفاع أجور العمال وتكاليف المعيشة مما يرفع من تكاليف الإنتاج ويقلل من التصدير. كل الأمثلة سابقة الذكر تقودنا لمبدأ مهم في التجارة الدولية وهو مبدأ التخصصية Specialization وهذا يعني أن كل دولة تُخصص مواردها المتاحة لإنتاج صناعة معينة تقوم بمبادلتها بسلع أخرى مع دول أخرى.

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في قيام التبادل التجاري بين الدول نذكر منها ما يلي :

1-اختلاف ظروف الإنتاج: حيث يقود ذلك إلى التخصص في إنتاج سلع معينة وبالتالي تبادلها مع سلع أخرى تُنتج في دول أخرى، فمثلاً بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة والبرتقال فعلها التخصص في ذلك وبالتالي مبادلتها ببعض السلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوافر بكثافة في الدول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج.

2-انخفاض تكاليف الإنتاج: حيث أن انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع في بعض الدول يقود إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول، فمثلاً مصر تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج القطن لأنه يُنتج بكميات كبيرة جداً مما يسبب انخفاض متوسط التكاليف وهذا يسبب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية مما يسبب زيادة تصديره.

كذلك البرازيل تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج القهوة، كذلك اليابان تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج السيارات والالكترونيات، ولكنها لا تنتج المنسوجات مثلاً والتي تعتمد على عنصر العمل الذي هو باهظ الثمن في اليابان وتقوم بالمقابل باستيراد المنسوجات من دول أخرى كمصر والهند.

3- اختلاف الميول والأذواق: حيث يميل العديد من الأفراد إلى شراء السلع المستوردة ولو من باب التغيير وهذا يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري فمثلاً يفضل المواطن الأردني شراء الملابس التركية، بالرغم من وجود ملابس أردنية.

وتزداد أهمية هذا العامل في زيادة التبادل التجاري بين الدول كلما ارتفع الدخل الفردي في الدولة.

المحور الثاني: نظريات التجارة الخارجية:

الفرع الأول: نظرية التجاريين (الميركانتليين).

ثروة الأمة عند التجاريين تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة(عابد،2001،ص:17-21) وما تحققه من إضافة فيهما. فإذا لم يكن لدى الدولة مناجم فالسبيل الوحيد للحصول على الذهب والفضة يكون بالتجارة الخارجية وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضاً في ميزانها التجاري أي تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعادن النفيسة.

وميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

الفترة الأولى: فترة السياسة المعدنية وتستدعي احتفاظ الدولة برصيد من المعادن النفيسة وإخضاع انتقالها للخارج لرقابة مباشرة.

الفترة الثانية: اكتفت الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة على انفراد. ومن ثم لم يعد هناك حاجة لفرض رقابة على خروج المعادن الثمينة.

الفترة الثالثة: أتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على صافي صادراتها إلى كل دول العالم، وبالتالي فليس من الضروري مراقبة معاملاتها مع كل دولة لأن العبرة في مجموع معاملاتها.

ووجهة نظر المذهب التجاري لا ترى الحرية التجارية وإنما يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تقليص الواردات بفرض الرسوم الجمركية، وتشجيع الصادرات. وذلك لتزيد الثروة التي هي الذهب والفضة حسب اعتقادهم. وبناءً على نظرية التجاريين يكون الربح الصافي من الذهب والفضة الذي تحصل عليه الدولة على حساب دولة أخرى أي أنه لا يمكن أن تستفيد الدولتان اللتان يحدث التبادل بينهما وإنما تستفيد الدولة التي لديها فائض في الميزان التجاري (ربح دولة + خسارة دولة أخرى = صفر)، لذلك يجب استخدام نظام الحصص والتعريفة الجمركية للحد من الواردات وتحقيق ميزان تجاري في مصلحة الدولة.

الفرع الثاني: نظرية الطبيعيين (الفيزيوقراط)

كان من الوسائل التي اتبعها التجاريون(الخزعلي:2017) فرض قيود على التصدير للمواد الغذائية لينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور ما يتسبب في خفض تكاليف الإنتاج الصناعي وتزيد الصادرات الصناعية، فتوصل الطبيعيون إلى أن هذه القيود في الطلب على المحاصيل الزراعية تسببت بأن لا يسود الثمن المجزي وتحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي لذا نادوا بوجوب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليتمتع الأفراد بحريتهم وحقوقهم الطبيعية. أي أنه يجب أن يكون هناك إعفاء جمركي واستبعاد كافة العراقيل التي تعرقل انسياب السلع والخدمات بين الدول.

الفرع الثالث: النظريات الكلاسيكية:

أولاً: نظرية التكاليف المطلقة " آدم سميث

نشر (آدم سميث Adam smith) أفكاره في التجارة الدولية في كتاب أصدره عام 1776م تحت اسم " ثروة الأمم Wealth of Nations " وهي جزء من النظرية الكلاسيكية. ومضمون النظرية (عابد،2001،ص:13-16)ينص على أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسها فإنها تتحقق كذلك نتيجة لتقسيم العمل على النطاق الدولي (قام آدم سميث بقياس المزايا التي يحققها تقسيم العمل بين الإفراد داخل الصناعة الواحدة في معمل للدبابيس) أي أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتوقع أن يزداد إنتاجها فيها، بتكاليف اقل أو بكفاءة أعلى أو بالاثنين معاً وذلك لوفرة المواد الأولية أو العمالة المدربة أو العمالة الرخيصة أو الآلات أو الظروف المناخية المواتية...الخ. والأساس الذي اعتمد عليه آدم سميث في توسيع نطاق تطبيق آرائه لتحسين العمل لتشمل المجال الدولي (اتساع نطاق السوق) هو التبادل، فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا ما تمكنت السلع من إيجاد أسواق لها خارج نطاق البلد، لان ذلك سيؤدي إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو انتاج السلع التي تنتج بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج واستيراد السلع الأجنبية التي يمكن إنتاجها بالخارج بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها في الداخل، فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا لما جاء في كتاب آدم سميث يوجب على الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لديها ميزة مطلقة في إنتاجها.

ثانياً: نظرية التكاليف النسبية " ديفيد ريكاردو

أورد ديفيد ريكاردو(David Ricardo:1817) نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب and Principle of Politic Economic Taxation" الذي نُشر عام 1817م ويعالج هذا الكتاب أساسا موضوع القيمة والتوزيع والريع، ويتناول اهم القوانين الاقتصادية حتى وقتنا الحاضر وهو (قانون النفقات أو المزايا النسبية The Comparative Advantages Law) , وقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على المزايا المطلقة للدول وإنما على مقارنة المزايا النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا، إحداهما بالنسبة للأخرى، وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات منها ما يلي(Ian Fletcher:2011): وجود دولتين مختلفتين منعزلتين عن العالم وسلعتين فقط، مع حرية كاملة لتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة داخل الدولة. وتكاليف النقل والتأمين وغيرها من دولة لأخرى لا تكلف شيئاً، مع وجود دالة إنتاج متجانسة وثبات غلة الحجم، مع افتراض المنافسة الكاملة داخل الدولة وفيما بين صناعاتها، ووجود تقنية واحدة لصناعة السلع تختلف من دولة لأخرى. بغية الوصول إلى نتيجتين هما: فائدة التخصص الدولي، ومدى استفادة كل دولة، وكيف يتم تقسيم العمل وفوائده بين الدولتين.

ثالثاً: نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)

كان "لجون ستيوارت ميل"فضل تكملة تحليل ريكاردو حيث يذهب إلى أن التوازن في التبادل الدولي يتحقق عند النقطة التي تتساوى عندها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من جانب كل من الدولتين المشاركتين في التبادل. ففي المثال الذي استخدمه ريكاردو، أكد أن الدولة الأولى تعرض السلعة (أ) وتطلب السلعة (ب)، بينما الدولة الثانية تعرض السلعة (ب) وتطلب السلعة (أ). ويستقر معدل التبادل بينهما عندما تتساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات، أي عندما تكون القيمة الإجمالية للصادرات كافية للوفاء بقيمة ما يُستورد من سلع.

الفرع الرابع: النظريات الكلاسيكية الحديثة:

أولاً: نظرية تكلفة الفرصة البديلة "هبرلر

تمكن (Harberler:1936, PP:125-130) في عام 1936 من حل الإشكال المحيط بنظرية ريكاردو وتخليصها من القيد الذي فرض عليها نتيجة نظرية القيمة في العمل واستبدالها بتحليلات نظرية الميزة النسبية بنظرية تكلفة الفرصة البديلة، التي تنص على أن "تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في انتاجها، بل بكمية السلعة التي ضحى بها المجتمع من أجل إنتاج السلعة الأولى"

ثانياً: نظرية هكشر-أولين (الوفرة النسبية لعناصر الانتاج)

يعتمد النظرية على مفهوم الكثافة العنصرية(أبو شرار:**2007**)، فإذا تطلب إنتاج السلعة Y وحدتين من رأس المال ووحدتين من العمل فهذا يعني أن K/L=1، في حين إذا تطلب إنتاج السلعة X وحدة من رأس المال وأربع وحدات من العمل فهذا يعني K/L=¼، عليه يمكن القول أن السلعة Y كثيفة رأس المال والسلعة X كثيفة عمل. وأن قياس الكثافة العنصرية يعتمد على الكثافة النسبية لـ (K/L) ولا يعتد بالكمية المطلقة من K أو L. كما أوضحت النظرية الفرق بين الكثافة العنصرية والوفرة العنصرية، فالأولى مرتبطة باستخدام العنصر الإنتاجي في إنتاج السلعة، أما الوفرة فيتم قياسها بالنسبة. وإن سبب اختلاف الأسعار النسبية يعود لاختلاف أسعار عناصر الإنتاج. وأن كل دولة لديها وفرة عنصرية تتخصص في إنتاج السلعة التي يستخدم فيها هذا العنصر بكثافة، وذكرا أن الميزايا النسبية أتت من اختلاف الأسعار النسبية للدولتين بسبب الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج. وقد عملا على التوحيد بين نظرية القيمة للسلع الداخلية ونظرية القيمة للسلع المتبادلة دولياً وتوصلا في الأخير إلى استنتاج توازن الأثمان الدولية على ضوء الارتباط القائم بين الأثمان في الداخل والخارج. وأن المنافسة يجب أن تدور على أثمان عوامل الإنتاج وأثمان المنتجات، وأن ما يؤثر على ثمن العنصر الإنتاجي يؤثر على ثمن السلعة المنتجة سواء كان التبادل داخليًا أو خارجيًا.

ثالثاً: نظرية الطلب الممثل

والمعروفة أيضًا بنظرية الطلب المتداخل أو تشابه التفضيلات، التي قدمها الاقتصادي السويدي ستيفان برينستام ليندر في عام 1961 من خلال كتابه "مقال عن التجارة والتحول. (An Essay on Trade and Transformation) وركزت على دور الطلب الداخلي في تحديد هيكل التجارة الخارجية، خاصة للمنتجات المصنعة. ويرى ليندر أنه ليس من المنطقي أن تقوم دولة بتصدير سلعة لا يوجد لها سوق محلي. لذلك، فإن الطلب الممثل هو ذلك المستوى أو الجودة من المنتج الذي يمثل "الطلب المتوسط" أو الأكثر شيوعًا في المجتمع بناءً على مستوى الدخل القومي. والمفهوم الاساسي لنظريته يتمثل فيما يلي :

- كل دولة لديها هيكل طلب محدد يعكس مستوى دخل مواطنيها.
- الشركات تنتج في البداية لتلبية احتياجات السوق المحلي.
- المنتج الذي يلبي "الطلب الممثل" هو الذي سيحقق وفورات حجم ويصبح قادرًا على المنافسة عالميًا.

وأفترضت النظرية أن حجم التجارة بين دولتين يعتمد على درجة التشابه بين هياكل الطلب لديهما، والتي تحددها مستويات الدخل، وأنها تُحكم بعلاقة طردية، فكلما تقاربت مستويات الدخل بين دولتين، زاد حجم التجارة بينهما، والعكس صحيح، لأن احتياجات الدولة الغنية ستكون مختلفة جدًا عن احتياجات الدولة الفقيرة. وتقول النظرية أن الدول ذات الدخل المرتفع لديها أذواق وهياكل طلب متشابهة، مما يحفز التبادل التجاري فيما بينها. كما فسرت النظرية التجارة البينية الصناعية، (Intra-industry trade) لماذا تقوم ألمانيا بتصدير سيارات "بي إم دبليو" إلى إيطاليا وفي نفس الوقت تستورد سيارات "فيات" منها؛ إنه ليس تبادل سلع مختلفة، بل تبادل أصناف مختلفة من نفس السلعة بناءً على تداخل الأذواق. وأخيراً، تعتبر هذه النظرية حجر الزاوية في نظريات التجارة الحديثة .(New Trade Theory) فقد اعترف بول كروغمان (الحائز على نوبل) بأن تحليله لـ "تأثير السوق المحلي (Home-market effect) " كان يهدف في البداية إلى اختبار فرضية ليندر. في حين أظهرت بعض الأبحاث اللاحقة أنه في ظل التخصص الكامل ووجود تكاليف نقل، قد لا تؤثر اختلافات الأذواق بين الدول كحاجز للتجارة بالقدر الذي تصوره ليندر، لأن آليات السوق (مثل تأثير السوق المحلي) قد تعوض هذا التباين.

المحور الثاني: الإطار التحليلي:

الفرع الأول: قراءة تحليلية لدرجة الانفتاح التجاري الليبي ومعدل نموه للفترة 1971-2022:

الجدول رقم(1) يبين درجة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى 2022. حيث تُشير البيانات بأن الاقتصاد الليبي يتسم بتقلب كبير في درجة الانفتاح وقد ارتفعت بشكل حاد في فترات ارتفاع أسعار النفط أعوام(1980، 2008، 2012، 2022) وانخفضت بشدة في فترات الحروب أو انهيار الأسعار أعوام (2011، 2014، 2016،2020).كما سجلت نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(درجة الانفتاح التجاري) أدنى قيمة لها 0.1188% عام 1971، مقابل أعلى قيمة 1.4375% عام 2022،

وقد بلغ متوسط درجة الانفتاح التجاري في العموم خلال فترة البحث 0.48% تقريباً. ومن ناحية أخرى بلغ أعلى معدل نمو للانفتاح التجاري 90.9% عام 1971 وعلى الأرجح يرجع السبب إلى بداية البيانات أو لسنة الأساس المنخفضة جدًا ، مقابل أكبر انخفاض بلغ 43.7% و 39.1 % أعوام 2016 و 2020على التوالي. حيث انعكس هذا التذبذب في الانفتاح التجاري إلى عدم استقرار الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط اساساً.

أبرز المحطات والفترات الزمنية لهذه القراءة:

- الفترة (1971-1980) فترة الطفرة النفطية الأولى التي شهدت ارتفاع قوي من 11.0% عام 1971 إلى 0.47% عام 1980 في الانفتاح التجاري مع معدل نمو موجب ومتفاوت حيث سجل قفز عام1974 بنسبة 55% عن عام 1973 وهي أعلى قفزة خلال هذه الفترة.
- الفترة (1981-1989) فترة انخفاض أسعار النفط والعقوبات الامريكية على ليبيا، التي شهدت انخفاض وعدم استقرار في الانفتاح التجاري بلغ ادناه 0.29% عام 1986 بسبب انهيار اسعار النفط وتداعيات تفجيرات برلين والحصار الأمريكي على ليبيا مقابل أعلى نسبة في هذه الفترة البالغة 0.48% والتي تحققت عام 1981، مع سنوات سالبة متتالية، 1982، 1983، 1985، 1986، 1988، 1989.
- الفترة (1990- 2002): فترة عقوبات شديدة شملت حظر جوي على ليبيا واستمرار العقوبات الامريكية عليها، حيث شهدت انخفاضًا نسبيًا تراوح ما بين 0.40% و 22% التي شهدها عام 1998 مسجلةِ أدنى مستوى تاريخي في درجة الانفتاح التجاري، بمعدل نمو متذبذب تراوحت نسبته ما بين +0.38% و-0.24 % اعوام 1990 و 1998. ويعزى تفسير ذلك إلى حظر النفط الليبي و الأسعار المنخفضة خلال الاعوام 1992–1999.
- الفترة(2003-2010) وهي فترة ما بعد انتهاء الحظر الجوي وانفراج في العقوبات الامريكية على ليبيا، التي شهدت ارتفاع تدريجي وقفزة كبيرة في الانفتاح التجاري من 0.31% عام 2003 إلى 0.79% عام 2010، مع نمو موجب لـ 7 سنوات من أصل 8 سنوات هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من 30 إلى 100 دولار بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة.
- الفترة(2011-2022)، فترة الاضطراب السياسي والأهلي التي شهدت تقلبات حادة جدًا في الانفتاح التجاري وصفت بالجنونية تراوحت نسبتها ما بين 32.0% و1.44%، منها ثلاث قفزات هائلة اعوام 2012 (+71%)، 2017 (+110%) و 2021 (+180%)، مقابل أربع انهيارات حادة أعوام 2014 (-41%)، 2015 (-45%)، 2016 (-40%) و 2020 (-55%). ويرجع ذلك إلى توقف وإعادة تشغيل حقول النفط بشكل متكرر بسبب الحروب والإغلاقات.
- أكثر السنوات انفتاحا عام 2022 بقيمة بلغت 144%، وادناها انفتاحا عام بنسبة 11.8%.

وباختصار يمكن القول بأن الاقتصاد الليبي يُظهر انفتاحًا تجاريًا مرتفعًا جدًا في سنوات الوفرة النفطية تجاوزت 100% من الناتج المحلي في اعوام 2012 و2022، لكن يظل هذا الانفتاح غير مستقر ويعكس اعتمادًا شبه كلي على الصادرات النفطية مقابل استيراد معظم السلع . بالإضافة إلى معدل نمو سلبي في سنوات عديدة ما يدل على هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية والداخلية.

جدول رقم(1) درجة الانفتاح التجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الليبي ومعدل النمو للفترة(1971-2022)

السنوات	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الانفتاح التجاري	معدل نمو الانفتاح التجاري
1971	2694	703	3397	28588	0.118826081	0.908773
1972	2938	1043	3981	31196	0.127612514	0.0739436
1973	4003	1806	5809	31801	0.182667212	0.4314208
1974	8259	2762	11021	38858	0.28362242	0.5526728

-0.0949968	0.2566792	40424	10376	3542	6834	1975
0.0012529	0.257000785	49673	12766	3212	9554	1976
0.092686	0.280821158	54070	15184	3773	11411	1977
-0.0757262	0.259555651	55857	14498	4603	9895	1978
0.3538804	0.351407305	60861	21387	5311	16076	1979
0.332201	0.468145174	61278	28687	6777	21910	1980
0.033255	0.483713322	49519	23953	8382	15571	1981
-0.1724629	0.400290721	50908	20378	7175	13203	1982
-0.0819864	0.367472306	49650	18245	6029	12216	1983
0.0026061	0.368429983	47146	17370	6222	11148	1984
-0.1276253	0.321408991	51072	16415	4101	12314	1985
-0.1299848	0.279630693	45274	12660	4445	8215	1986
0.1785593	0.329561344	38618	12727	4684	8043	1987
-0.0839656	0.301889517	41545	12542	5869	6673	1988
-0.0362925	0.290933178	44536	12957	4923	8034	1989
0.3811217	0.401814128	46193	18561	5336	13225	1990
-0.2269356	0.310628182	53424	16595	5361	11234	1991
-0.0642865	0.290658971	51975	15107	5165	9942	1992
-0.0994239	0.261760531	50019	13093	5551	7542	1993
-0.0867939	0.239041324	50987	12188	4323	7865	1994
0.2055477	0.28817571	49855	14367	5392	8975	1995
0.0751267	0.309825409	50919	15776	5873	9903	1996
-0.0493591	0.294532694	53573	15779	6123	9656	1997
-0.2444724	0.222527579	51670	11498	5466	6032	1998
0.0461737	0.232802505	52057	12119	4158	7961	1999
0.3269042	0.308906617	53275	16457	3732	12725	2000
-0.0683164	0.287803238	53547	15411	4397	11014	2001
-0.0836762	0.263720956	53841	14199	4396	9803	2002
0.1619725	0.306436507	61928	18977	4330	14647	2003
0.3249118	0.406001336	65852	26736	6326	20410	2004
0.246894	0.506240619	73951	37437	6079	31358	2005
0.1606657	0.587576142	78800	46301	6041	40260	2006
0.0918481	0.64154392	83709	53703	6733	46970	2007

2008	62100	9150	71250	83573	0.852548072	0.3289006
2009	36951	12859	49810	79896	0.623435466	-0.2687386
2010	48673	17674	66347	83913	0.79066414	0.2682373
2011	19060	8000	27060	41672	0.649356882	-0.1787197
2012	61026	22000	83026	77855	1.066418342	0.6422685
2013	46018	27010	73028	63843	1.143868553	0.0726265
2014	20826	18994	39820	49132	0.810469755	-0.291466
2015	11392	16429	27821	48718	0.57106203	-0.2953938
2016	6764	8667	15431	47991	0.321539455	-0.4369448
2017	18865	10556	29421	63584	0.462710745	0.4390481
2018	29830	13786	43616	68634	0.635486785	0.3733997
2019	29058	22694	51752	60950	0.849089418	0.3361244
2020	9312	12912	22224	42984	0.517029592	-0.3910776
2021	33417	17432	50849	55145	0.922096292	0.7834497
2022	37686	29634	67320	46831	1.437509342	0.5589579

المصدر: من إعداد الباحثان.

الفرع الثاني : قراءة لأهم المؤشرات الاحصائية للانفتاح التجاري في ليبيا للفترة 1971-2022:

الجدول رقم (2) يبين أهم المؤشرات الاحصائية للانفتاح التجاري في ليبيا خلال الفترة 1971-2022 حيث تُشير البيانات إلى تشتت عالٍ جدًا وانحراف معياري كبير نسبيًا (0.313) مقارنة بالمتوسط الحسابي (0.482)، ومعامل اختلاف 65% ما يعني أن البيانات متقلبة بشدة. كما أن توزيع البيانات غير متماثل حيث كانت قيمة الالتواء الموجب بلغت(+1.52) ما يؤكد أن معظم السنوات كانت فيها درجة الانفتاح أقل من المتوسط، مع وجود "ذيل طويل" نحو القيم المرتفعة (مثل 2012 و2022). بعبارة أخرى فإن الاقتصاد الليبي في الغالب يكون منغلقًا نسبيًا، لكنه في المقابل يشهد "قفزات" قصيرة ومكثفة من الانفتاح، وأخيرًا لا توجد لقيم متطرفة رغم المدى الكبير (التفرطح)بلغ 2.45 أكثر من القيمة 3.

جدول رقم(2)لأهم المؤشرات الاحصائية للانفتاح التجاري في ليبيا للفترة 1971-2022

المؤشر	القيمة
المتوسط الحسابي	0.482
الوسيط	0.403
الانحراف المعياري	0.313
معامل الاختلاف(%)	%64.9
المدى	1.3187
الحد الأدنى	1971 / 0.1188
الحد الأقصى	2022 /1.4375
الالتواء(Skewness)	1.52موجب، منحرف نحو اليمين
التفرطح(Kurtosis)	2.45أقل من 3 = توزيع مفلطح قليلاً

المصدر: من إعداد الباحثان.

الفرع الثالث: تحليل لمعدل نمو الانفتاح التجاري:

الجدول رقم (3) يبين تحليل معدل نمو الانفتاح التجاري سنويًا في ليبيا خلال الفترة 1971-2022 حيث تُشير البيانات إلى المتوسط الحسابي بلغ ما نسبته 6.2% وهذا معدل نمو ضعيف جدًا، وما يعزز هذا التحليل قيمة الوسيط البالغة 3.2%، و معامل الاختلاف مرتفع جدًا بلغ 584%. كما تُشير البيانات ايضًا إلى أن أعلى نمو حقيقي تحقق أعوام عام 2012 بنسبة 64.22% وعام 2021 بنسبة 78.3%، مقابل حدوث انكماش بلغ 43.6% و 39.1% أعوام 2016 و2020 تواليًا.

جدول رقم(3) يبين معدل نمو الانفتاح التجاري سنويًا

المؤشر	القيمة
المتوسط الحسابي	%6.2
الوسيط	%3.2
الانحراف المعياري	%36.2
معامل الاختلاف(%)	584 % مرتفع جدًا
المدى	1.347
الحد الأقصى (أعلى نمو)	+0.9088 (1971)
ثاني أعلى نمو حقيقي	78.3% عام (2021) 64.22% عام (2012)
الحد الأدنى (أكبر انكماش)	-43.6% (2016) -39.1%(2020)

المصدر: من إعداد الباحثان.

الفرع الرابع: مساهمة الصادرات الصافية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي للفترة 1971-2022:

الجدول رقم (4) يبين مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة نموها السنوي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1971-2022، حيث اشارات البيانات إلى السنوات ما قبل 1998 التي بلغت مساهمة الصادرات الصافية في الناتج المحلي الإجمالي فيها نسبة بسيطة وصلت في العموم إلى 28% وهي سنوات ما قبل الحظر الجوي وعقوبات الأمم المتحدة بسبب قضية لوكربي وكذلك استمرار العقوبات الامريكية على ليبيا بالإضافة إلى انهيار أسعار النفط إلى 10 دولارات. تم شهدت الفترة بداية التعافي بعد عقوبات التسعينيات وبالتحديد بعد عام 1999 ساهمت الصادرات الصافية بنسبة 15% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل نمو وصل إلى 31% عما كان عليه من قبل. وبعد عام 2000 وارتفاع أسعار النفط ورفع الحظر الجوي والغاء العقوبات الامريكية على ليبيا زادت نسبة مساهمة الصادرات الصافية في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو بلغ 56% حتى عام 2009 والأزمة المالية العالمية وانهيار الطلب على النفط حيث انخفضت مساهمة الصادرات الصافية وتراجعت بمعدل نمو سلبي وصل إلى 37% تقريباً. وفي محطة فارقة في سجل الاقتصاد الليبي التي كانت عام 2012 وعودة الإنتاج النفطي بعد احداث 2011. ساهمة الصادرات الصافية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 78% ومعدل نمو 71% . كما شهد عام2017 تعافي قطاع النفط بعد حرب 2014اعوام و 2016. وأفضل ما يقال عنه أنه نمو وهمي إحصائيًا بسبب انهيار السنوات السابقة لـ 2017. الناجمة عن الحرب الأهلية الثانية وتنافس الحكومات وتدمير البنية التحتية النفطية وانهيار أسعار النفط (أقل من 50 دولارًا للبرميل). وفي عام 2021حدثت قفزة هائلة لمساهمة الصادرات الصافية في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 60% بمعدل نمو وصل إلى 179.7% ويرجح سبب هذه القفزة الهائلة إلى الانهيار الذي حدث بعد عام 2020 بسبب وباء كورونا وإغلاق الموانئ والحقول.

جدول رقم(4) مساهمة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الليبي للفترة(1971-2022)

السنوات	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة مساهمة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1971	2694	28588	0.09423534	
1972	2938	31196	0.09417874	-0.06006519
1973	4003	31801	0.12587654	33.6570691
1974	8259	38858	0.21254311	68.8504447
1975	6834	40424	0.16905799	-20.4594358
1976	9554	49673	0.19233789	13.7703667
1977	11411	54070	0.21104124	9.72421661
1978	9895	55857	0.17714879	-16.0596345
1979	16076	60861	0.26414288	49.1079233
1980	21910	61278	0.35755083	35.3626605
1981	15571	49519	0.31444496	-12.0558727
1982	13203	50908	0.2593502	-17.5212731
1983	12216	49650	0.2460423	-5.13124889
1984	11148	47146	0.23645696	-3.89580684
1985	12314	51072	0.24111059	1.96806448
1986	8215	45274	0.18145072	-24.7437771
1987	8043	38618	0.20827075	14.7808904
1988	6673	41545	0.16062101	-22.8787481
1989	8034	44536	0.18039339	12.3099561
1990	13225	46193	0.28629879	58.7080272
1991	11234	53424	0.21028002	-26.5522484
1992	9942	51975	0.19128427	-9.03355075
1993	7542	50019	0.1507827	-21.1734966
1994	7865	50987	0.15425501	2.30285274
1995	8975	49855	0.18002206	16.7041955
1996	9903	50919	0.19448536	8.03417914
1997	9656	53573	0.18024005	-7.32461964
1998	6032	51670	0.11674086	-35.2303454
1999	7961	52057	0.15292852	30.9982868
2000	12725	53275	0.238855	56.187346

2001	11014	53547	0.20568846	-13.8856366
2002	9803	53841	0.18207314	-11.4811104
2003	14647	61928	0.2365166	29.9019714
2004	20410	65852	0.30993744	31.0425719
2005	31358	73951	0.42403754	36.8139146
2006	40260	78800	0.51091371	20.4878482
2007	46970	83709	0.56111051	9.82490931
2008	62100	83573	0.74306295	32.4272015
2009	36951	79896	0.46248874	-37.7591448
2010	48673	83913	0.58004123	25.4173754
2011	19060	41672	0.45738146	-21.1467342
2012	61026	77855	0.78384176	71.3759376
2013	46018	63843	0.72079946	-8.04273252
2014	20826	49132	0.42387853	-41.1932786
2015	11392	48718	0.23383554	-44.8343037
2016	6764	47991	0.14094309	-39.7255475
2017	18865	63584	0.29669414	110.506332
2018	29830	68634	0.43462424	46.488988
2019	29058	60950	0.47675144	9.69278589
2020	9312	42984	0.21663875	-54.5593924
2021	33417	55145	0.60598422	179.721068
2022	37686	46831	0.80472337	32.796092

المصدر: من إعداد الباحثان.

الفرع الخامس: مساهمة الواردات الصافية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي للفترة 1971-2022:

الجدول رقم (5) يُظهر تطور الواردات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومساهمة الواردات فيه (أي حصة الواردات من الناتج) وكذلك النسبة المئوية للتغير السنوي في مساهمة الواردات.خلال الفترة 1971–2022، فقد شهدت بداية الفترة 1971 تمثيل الواردات بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبحلول نهاية الفترة 2022 قفزت هذه النسبة بشكل كبير وصل إلى 63.%، ويبدو هذا الاعتماد المتزايد على الواردات كمكون من مكونات النشاط الاقتصادي الإجمالي واضح إما في صورة سلع وسيطة للإنتاج أو استهلاكية نهائية. كما أظهرت فترة البحث صدمات وانهيارات كبرى في دليل لافت على وجود أزمات اقتصادية وسياسية مرت بها البلاد كالحروب، وتداعياتها من إغلاق للموانئ والحقول النفطية وإعلان حالة الطوارئ القصوى في أكثر من مناسبة، فقد أظهرت البيانات قفزات هائلة وغير مستقرة في نسبة مساهمة الواردات، مسببةٍ هبوط حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفيما يلي أبرز المحطات:

- **في عام 2011:**انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير من 83913 عام 2010 إلى41672 بالإضافة إلى انخفاض الواردات من 17674 مليون إلى مليون 8000. مشكلا ما نسبته - 8.8% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا غالباً يرجع إلى حدث جيوسياسي، حرب، أو انهيار اقتصادي كبير.

- أعوام(2012–2013): حدوث طفرة هائلة في مساهمة الواردات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 19% عام 2011 إلى 28% عام 2012 ثم إلى 42% عام 2013 مصحوبة بزيادة حادة في الواردات بلغت مليون 22000 عام 2012 إلى 27010 مليون عام 2013. وهذا قد يعكس مرحلة إعادة إعمار ما بعد الأزمة، حيث ستستورد البلاد كل ما تحتاجه من آليات، مواد بناء ومواد أولية.
- أعوام(2014–2016): شهدت تراجع متتالٍ في مساهمة الواردات من 38.6%، 33.7% و 18% للسنوات 2014،2015 و2016 على التوالي ما يعكس انكماشاً في الاستيراد، غالباً ما يكون سببه نقص السيولة أو الحصار أو انهيار أسعار النفط.
- في عام 2019 حدثت قفزة غير طبيعية في نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت +85.3% مع وصول مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 37.2% ، يليها انهيار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 60950 مليون إلى 42984 مليون عام 2020. وهذا بالطبع يشير إلى حدوث صدمة حادة (جائحة كورونا مثلاً) تزامنًا مع زيادة الإنفاق على الاستيراد قبل حدوث الأزمة أو بسبب تضخم أسعار السلع المستوردة أصلاً.
- في عام (2022) : كما أشرنا في البداية فقيمة مساهمة الواردات هي الأكثر تطرفاً حيث وصلت إلى 63.28% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإن هذا الوضع يعتبر غير صحي اقتصادياً، ما يعني أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل مفرط على الخارج ومع تراجع في الإنتاج المحلي الذي هو اساسا معتمد على قطاع واحد وهو النفط أو ربما للارتفاع الهائل في فاتورة الاستيراد كالطاقة مثلاً وخاصةٍ أن مصادرها تعتمد على مشتقات تكرير النفط كالبنزين والكيروسين، وكذلك كلفة استيراد الغذاء، بالإضافة إلى استيراد السلع الوسيطة مصحوباً بتراجع أو ضعف في الناتج المحلي الإجمالي.

وأخيرًا يمكن ملاحظة أنه عندما يكون نمط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل مطرد، فإن الواردات ترتفع أيضاً، لكن في بعض الأحيان تبقى النسبة مستقر ولكن عندما ينهار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، غالباً ما تقفز نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (حالة عكسية)، والسبب أن النسبة هي حاصل نتيجة قسمة الواردات على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فمن البديهي إذا انخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (المقام) بشكل حاد وبقيت الواردات أو زادت قليلاً، فإن النسبة سترتفع حتماً، وهذا ما حدث فعلاً في عام 2022 حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 46831 مليون والواردات بلغت مليون 29634 مقابل نسبة نمو في مساهمة الواردات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بلغت 63%، مما يعكس انكماش الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي أكثر مما يعكس "ازدهاراً" في الاستيراد.

جدول رقم(5) مساهمة الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الليبي للفترة(1971-2022) والقيمة بالملايين

السنوات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة مساهمة الواردات للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1971	703	28588	0.02459074	
1972	1043	31196	0.03343377	35.9608419
1973	1806	31801	0.05679067	69.860177
1974	2762	38858	0.07107931	25.1602037
1975	3542	40424	0.08762122	23.2724539
1976	3212	49673	0.0646629	-26.201782
1977	3773	54070	0.06977991	7.9133784
1978	4603	55857	0.08240686	18.0953867
1979	5311	60861	0.08726442	5.89460854
1980	6777	61278	0.11059434	26.7347422

1981	8382	49519	0.16926836	53.0533667
1982	7175	50908	0.14094052	-16.7354615
1983	6029	49650	0.12143001	-13.8430808
1984	6222	47146	0.13197302	8.68237588
1985	4101	51072	0.0802984	-39.1554408
1986	4445	45274	0.09817997	22.2688971
1987	4684	38618	0.12129059	23.5390364
1988	5869	41545	0.1412685	16.4711163
1989	4923	44536	0.11053979	-21.7519936
1990	5336	46193	0.11551534	4.50113925
1991	5361	53424	0.10034816	-13.1300137
1992	5165	51975	0.0993747	-0.97008134
1993	5551	50019	0.11097783	11.67614
1994	4323	50987	0.08478632	-23.6006694
1995	5392	49855	0.10815365	27.5602574
1996	5873	50919	0.11534005	6.64462513
1997	6123	53573	0.11429265	-0.90809954
1998	5466	51670	0.10578672	-7.442232
1999	4158	52057	0.07987398	-24.4952659
2000	3732	53275	0.07005162	-12.2973274
2001	4397	53547	0.08211478	17.2203853
2002	4396	53841	0.08164781	-0.56867086
2003	4330	61928	0.06991991	-14.3640193
2004	6326	65852	0.0960639	37.3913453
2005	6079	73951	0.08220308	-14.4287504
2006	6041	78800	0.07666244	-6.74019008
2007	6733	83709	0.08043341	4.91892748
2008	9150	83573	0.10948512	36.1189659
2009	12859	79896	0.16094673	47.003291
2010	17674	83913	0.21062291	30.86498
2011	8000	41672	0.19197543	-8.8534909
2012	22000	77855	0.28257658	47.194143
2013	27010	63843	0.42306909	49.7183823

2014	18994	49132	0.38659122	-8.62220107
2015	16429	48718	0.33722649	-12.7692336
2016	8667	47991	0.18059636	-46.4465667
2017	10556	63584	0.16601661	-8.07311605
2018	13786	68634	0.20086255	20.9894292
2019	22694	60950	0.37233798	85.369542
2020	12912	42984	0.30039084	-19.3230727
2021	17432	55145	0.31611207	5.23358998
2022	29634	46831	0.63278598	100.177734

المصدر: من إعداد الباحثان.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. يُعد الاقتصاد الليبي ريعي "نفطي محض" ومساهمة الصادرات فيه تساوي 80% من الناتج المحلي الاجمالي في بعض السنوات، وهذا نادر عالميًا.
2. معدل نمو سنوي غير ذو معنى في فترات الاضطرابات التي شهدت قفزات ما بين (+180% و -55%) حيث تعكس توقفًا كاملًا ثم استئنافًا وليس نموًا اقتصاديًا حقيقيًا.
3. نادًر ما كان الاستقرار حقيقيًا فالفترات الوحيدة ذات نمو موجب ومستقر وبدون قفزات (انهيارات) كانت 1971-1980 حيث أسعار النفط في تصاعد وكذلك الفترة 2003-2010 التي وصفت بأنها فترة الاستقرار السياسي النسبي عقب العقوبات الدولية.
4. وجود فترات مخاطرة عالية جدًا، تمثلت في صدمات كالحروب، العقوبات الدولية وانهيار أسعار النفط تراجعت فيها مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 25%.
5. اعتماد متزايد ومقلق على الواردات خاصةٍ بعد عام 2010. وهشاشة شديدة في نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
6. تُشير أرقام اعوام 2021 و 2022 إلى أن الاقتصاد فقد قدرته على الإنتاج المحلي لدرجة أن كل ما يستهلك تقريباً يتم استيراده، وهذا مؤشر خطر كبير على استقرار العملة وميزان المدفوعات.

ثانياً: التوصيات:

1. نهج سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز سياسات الانفتاح التجاري المدروس بما يحقق التوازن بين تشجيع التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني من أثر الصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والأزمات السياسية.
2. تشجيع الإنتاج المحلي في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وإحلال الواردات تدريجيًا، خاصة في السلع الأساسية والوسيطة، بما يسهم في تخفيض الاعتماد الكبير على الاستيراد.
3. تحسين إدارة عوائد النفط وتوجيهها نحو مشاريع تنموية واستثمارية مستدامة بدل الاعتماد على الإنفاق الاستهلاكي.
4. رفع كفاءة الموانئ والمنافذ البحرية، البرية، والجوية وتطوير الخدمات اللوجستية المتعلقة بها لتسهيل حركة الصادرات والواردات وتقليل تكاليف التجارة.

قائمة المراجع:

1. Elbeydi, K., Hamuda, A., & Gazda, V. (2010). The Relationship between Export and Economic Growth in Libya. *Theoretical and Applied Economics Journal, XVII*(1(542)), 69-76.
2. Ian Fletcher .The Theory of Comparative Advantage – Why the theory of comparative advantage is wrong? International Journal of Pluralism and Economics Education. 201, vol, 2(4), pp: 421-429.
3. Jebran, K., Iqbal, A., Rao, Z., & Ali, A. (2018). Effect of Terms of Trade on Economic Growth of Pakistan. *Foreign Trade Review, 53*(1), 1-11.
4. Ricardo, David, The Principles of Political Economy and Taxation ,London , 1817.
5. Von Harberler, The Theory of International Trade, William Hodge & Company Limited , London , 1936.

4. أبو شرار، علي عبد الفتاح. الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2007

5.جلولي،محمد وآخرون. أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة1990-2018. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المشتدامة،2021،المجلد6، العدد2، ص:122-135.

6.الحويج، حسين. الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا. مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد8، العدد2024،1، ص:1-14.

7.الخزعلي، جعفر طالب أحمد. تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بغداد، 2017.

8. الكليدار، قصي قاسم و ناصر، سعد عزيز. تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة 1950-2008 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد2014،41، ص:23-50.

9.طالب، دليلة. أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(1980-2013) ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد3، العدد2016،2، ص:99-113.

10.عابد، محمد سيد. التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

11. النشرات الاقتصادية الصادرة من إدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.

12. ومن الاحصاءات الرسمية للإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بوزارة التخطيط الليبية، و وزارة الاقتصاد.

13. نشرات احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الهيأة الوطنية للتوثيق والمعلومات.

14. مركز علوم البحوث الاقتصادية بنغازي,

15. مصلحة الاحصاء والتعداد.

16. قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD Statistical Portal .

17. قاعدة البيانات الاحصائية لمركز التجارة العالمي ITC Centre Trade International التابع لمنظمة التجارة العالمية WTO.

18. قاعد بيانات البنك الدولي World Bank .